العرب
الجمعة 2020/08/28
السنة 43 العدد 11803

العراق ينتظر مكاسب افتتاح المعبر الوحيد مع السعودية

منفذ عرعر أمل بغداد بانتعاش تجارتها مع الخليج

تتوقع الحكومة العراقية قفزة كبيرة في المبادلات التجارية مع بلدان الخليج العربي مع إعادة تدشين المنفذ الوحيد مع السعودية، رغم أن الخطوة تأخرت لأسباب فنية. ويقول محللون إن بغداد ستكون من أكبر المستفيدين بسبب حجم السوق الاستهلاكية في تلك الدول وبالتالي قطع الطريق تدريجيا عن إيران المسيطرة على شرايين اقتصادها.

بغداد - رجح مسؤولون عراقيون بأن تشهد الحركة الاقتصادية بين بغداد ودول الخليج نشاطا ملموسا بعد افتتاح معبر عرعر الحدودي أمام التبادل التجاري وحركة الأفراد.

ولكن حتى الآن، لا يزال العراق يترقب تدشين المعبر أمام الحركة التجارية في الاتجاهين بعد عام من الاتفاق مع السعودية على إعادة هذا المنفذ للنشاط بعد توقف دام لسنوات طويلة.

ويتساءل محللون حول الأسباب، التي جعلت عملية تدشين المعبر تتأخر كل هذا الوقت خاصة وأن بغداد في أمسّ الحاجة إلى متنفس يجعلها تصل إلى "رئة الشرق الأوسط"، وبالتالي تعبيد الطريق للابتعاد عن فلك طهران، التي تسيطر على كافة المنافذ مع العراق.

ويمثل العراق، وهو ثاني أكبر منتج للنفط ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، إحدى ساحات التنافس على النفوذ الإقليمي بين السعودية وإيران، المرتبطة بعلاقات وثيقة مع معظم القوى السياسية الشيعية في بغداد، والتي تحاول عرقلة سياسة الانفتاح على الرياض.

ومع ذلك تمكنت بغداد خلال السنوات الست الأخيرة من التقرب إلى أكبر جارتها العربية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يقول خبراء إنه سيمهد لتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية أسرع مما هي عليه اليوم، حتى لو تأخرت عملية تدشين المعبر لفترة أخرى.

عبدالحسين المنذري

معبر عرعر سيمتص الضغط على الاستيراد من إيران

وبينما يريد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الاستفادة من سلسلة ملفات، منها الربط الكهربائي والاستثمار في قطاعات الزراعة والنقل والبتروكيمياويات وغيرها، يرى السعوديون أن هناك فرصا لبناء علاقة أفضل مع العراق، لكن لكي يفعلوا ذلك يحتاجون إلى تجنب المكاسب قصيرة المدى ووضع استراتيجيات طويلة الأمد.

وعقد البلدان اجتماعات موسعة لفرق الخبراء في مقر وزارة النقل السعودية في الرياض خلال يوليو 2019، وأسفرت عن اتفاقات تحدد المعايير الجمركية للتبادل التجاري بين البلدين والآليات التي سيتم اعتمادها في منفذ عرعر الحدودي.

واعتبر خبراء هذا الاتفاق تتويجا لحركة دبلوماسية نشطة بين الطرفين بعد أن استأنفت الرياض العلاقات الدبلوماسية مع بغداد في ديسمبر 2015، بعد ربع قرن من انقطاعها جراء الغزو العراقي للكويت عام 1990.

وأكد وزير النقل العراقي ناصر حسين الشبلي الشهر الماضي أن بلاده تسعى لتسريع افتتاح منفذ عرعر. وقال حينها إن "لجنة النقل والمنافذ الحدودية والموانئ المنبثقة عن اللجنة التنسيقية العراقية السعودية اجتمعت لمناقشة المسألة".

ويعتبر المعبر المنفذ الوحيد مع السعودية وخصص طيلة السنوات الماضية لتفويج الحجاج العراقيين فقط، ولم يسمح عبره بنقل البضائع أو سفر الأشخاص.

وكان من المقرر أن يفتتح معبر عرعر الحدودي أمام الحركة التجارية في أكتوبر الماضي، غير أن عملية الافتتاح تأجلت لأكثر من مرة.

وتُرجع الهيئة العامة للجمارك العراقية التأخير في افتتاح معبر عرعر بين العراق والسعودية للأغراض التجارية إلى عدم استكمال الإجراءات الفنية وليس لذلك علاقة بالتوترات السياسية.

ونسبت وكالة الأناضول إلى المتحدثة باسم الهيئة غفران عبدالله قولها إن "التأخير في افتتاح المعبر يتعلق بأنظمة التبادل التجاري، وتهيئة الأماكن الخاصة بمواقف المركبات وأبنية جديدة، ومساحات كافية بحركة التجارة ضمن الحدود الإدارية للمنفذ".

وأوضحت أن "التأخير في موعد افتتاح منفذ عرعر أمام الحركة الاقتصادية في البلاد ليس سياسيا، وإنما يتعلق بالإجراءات الواجب استكمالها من طرف العراق في المنفذ".

ولا يمتلك العراق أي منفذ بري يربطه مع دول الخليج باستثناء منفذ عرعر، إذ يحدو التجار الأمل بأن يسهم افتتاحه في تنشيط الحركة الاقتصادية بين العراق ودول الخليج.

وقال فيصل العيساوي عضو البرلمان العراقي عن اللجنة الاقتصادية، إن "افتتاح معبر عرعر للتبادل التجاري سيكون ذا تأثير اقتصادي كبير على العراق".

وأضاف "سيقلص تدشين المعبر الزخم الحاصل على المعابر الأخرى في العراق، سواء الجنوبية أو الشمالية، وسينشط الحركة الاقتصادية والتجارية بين البحر الأحمر والعراق والخليج العربي".

وأوضح العيساوي أن المعبر سيوفر فرص عمل كبيرة للجانب العراقي، الذي عليه أن يتفق مسبقا حول "السلع والبضائع الواجب على العراق تصديرها إلى السعودية أو دول الخليج الأخرى".

وتشير التقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية بلغ مليار دولار خلال عامي 2018 و2019، وفق قحطان الجنابي السفير العراقي لدى السعودية.

في المقابل تقول بعض التقديرات الرسمية إن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران يصل حاليا إلى 12 مليار دولار سنويا، وهو يجري باتجاه واحد حيث لا يصدّر العراق شيئا يذكر إلى إيران.

وهناك مساع إيرانية إلى زيادة ذلك المبلغ إلى حوالي 20 مليار دولار، وهو ما قد يفاقم الضغوط أكثر على بغداد.

واقترحت السلطات العراقية في يوليو الماضي على الجانب السعودي، إلغاء تأشيرة الدخول لرجال الأعمال بين البلدين، ضمن الإجراءات الخاصة بتسهيل عمليات التبادل التجاري.

> **1 مليار دولار تجارة العراق مع السعودية في 2019 بينما بلغت 12 مليار دولار مع إيران**

ويرى الخبير الاقتصادي والمالي عبدالحسين المنذري أن افتتاح معبر عرعر سيمتص الضغط الحاصل على الاستيراد من باقي الدول بضمنها المعابر مع إيران.

وذكر أن معبر عرعر سيكون خاضعا للرقابة الإدارية والأمنية للحكومة الاتحادية، بخلاف باقي المعابر التي بدأت الحكومة استعادة السيطرة عليها.

وكان من المقرر أن يجري الكاظمي، زيارة رسمية إلى الرياض مطلع الشهر الجاري، لكنها تأجلت لأجل غير مسمى بسبب تعرض العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى طارئ صحي.

وبعد عقود من التوتر بدأت العلاقات تتحسن، عقب زيارة لبغداد في 25 فبراير 2017، قام بها وزير الخارجية السعودي آنذاك عادل الجبير.

وكانت هذه أول مرة يصل فيها مسؤول سعودي رفيع المستوى إلى العاصمة العراقية منذ العام 1990، وهو ما مهد الطريق لمزيد من الزيارات المتبادلة.

ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة مهمة في أبريل من العام الماضي بتوقيع 13 اتفاقية تشمل الكثير من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبدالمهدي إلى الرياض.

وسبق أن جرى توقيع اتفاقات مبدئية لاستثمار شركات سعودية في عدد كبير من القطاعات بينها استثمار الملايين من الهكتارات من الأراضي الزراعية في بادية محافظتي الأنبار والمثنى.

وفي نهاية مايو 2019 قطعت بغداد خطوة كبيرة بإقرار مجلس الوزراء مشروع قانون لتشجيع وحماية شركات الاستثمار السعودية، الأمر الذي يتوقع أن يعزز ثقة تلك الشركات بضخ أموال في العراق رغم الصعوبات الكبيرة.

بانتظار إشارة الضوء الأخضر

تحولات جديدة في مسار التحالفات التكنولوجية

هل تتدفق الأموال الإماراتية إلى وادي السيلكون الإسرائيلي

التكنولوجيا تفتح آفاقا لتأسيس مشاريع مشتركة ومستدامة

حركت اتفاقية السلام بين الإمارات وإسرائيل سيلا من التساؤلات بشأن ما إذا بالإمكان ضخ أموال من البلد الخليجي إلى قطاع التكنولوجيا في وادي السيليكون الإسرائيلي، لاسيما وأن الصناديق الاستثمارية الإماراتية متعطشة لتوسيع محفظة أعمالها في تقنيات المستقبل.

دبي/القدس - يفتح اتفاق لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية ودبلوماسية بين الإمارات وإسرائيل الباب أمام توقعات المحللين بتدفق الأموال على وادي السيليكون الإسرائيلي رغم وجود عوائق تعترض ذلك المسار.

ويرى إلداد تامير مؤسس شركة تامير فيشمان للاستثمار إحدى كبريات شركات الاستثمار في إسرائيل ورئيسها التنفيذي أن "الإمارات لديها أموال فائضة لكن لا توجد أماكن كافية لاستثمارها في الشرق الأوسط".

وأضاف "قطاع التكنولوجيا المتقدمة هنا متعطش للأموال وسيساعدنا وجود مستثمرين جدد من الإمارات في التنويع قليلا بدلا من الاعتماد على المستثمرين الصينيين والأميركيين الذين اعتدنا عليهم".

ورجح محللون أن يركز التعاون بين الطرفين في حال تم إبرام الاتفاقية بشكل رسمي على مجالات تتعلق بالتكنولوجيا والشركات الناشئة وتقنيات الزراعة وتحلية المياه.

وتستند الاستراتيجيات الاقتصادية المشتركة للإمارات وإسرائيل بشكل أساسي إلى قطاعات الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة والابتكار، لكن كلا الاقتصادين تعرضا لضربات مؤلمة خلال مرحلة تفشي فايروس كورونا المستجد.

ويشكل قطاع التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل أكثر من 40 في المئة من صادراتها، بحسب وزارة الاقتصاد، لذلك تطلق على نفسها اسم "أمّ الشركات الناشئة".

وفي الإمارات، تعتبر دبي خصوصا إحدى أبرز المدن العربية والعالمية استقطابا لهذه الشركات بفضل البيئة الحاضنة والدعم الحكومي لها.

وتشير تقارير إلى أن أكثر من 35 في المئة من الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمركز في الإمارات وحدها.

وبموازاة ذلك، تسعى الإمارات لأن تكون قوة في مجال التكنولوجيا عبر دعمها للعديد من المشاريع والاستثمارات في هذا القطاع الرئيسي بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي.

غير أن مصرفيين في بنوك استثمارية ومديري صناديق في الإمارات مركز المال والأعمال في الشرق الأوسط قالوا إن العداء المتأصل تجاه إسرائيل بين بعض المستثمرين قد يحد من التدفقات المالية.

ونسبت وكالة رويترز إلى مستثمر في الإمارات، طلب عدم نشر اسمه، قوله إن "الشق العاطفي أشبه بكل تأكيد بركوب القطار الأفعواني وسيستغرق التغلب عليه وقتا طويلا".

وفي الوقت الحالي يستبعد مستثمرو الإمارات إسرائيل عند الاستثمار في مؤشرات الأسهم العالمية أو الإقليمية، لكن نيل كورني رئيس بنك سيتي في إسرائيل قال إن "من المنتظر أن يتغير ذلك في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه هذا الشهر لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية".

وأشار إلى أنه "إذا كان مديرو الأصول يتتبعون مؤشرا عالميا ما، ستحصل إسرائيل على وزنها المناسب أو النسبي من تلك الاستثمارات".

وقال اثنان من مديري الصناديق إن صناديق الاستثمار الإقليمية، والكثير منها يعمل انطلاقا من الإمارات، قد لا تحصل على الضوء الأخضر للاستثمار في إسرائيل إذا كان المستثمرون فيها من دول عربية لا تعترف بإسرائيل.

وكان الاتفاق، الذي أصبحت الإمارات بمقتضاه ثالث دولة عربية تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل بعد مصر والأردن، قد أثار استياء في بعض أنحاء الشرق الأوسط رغم الترحيب المشوب بالحذر، الذي أبداه بعض حلفاء الإمارات في منطقة الخليج.

ومع ركود اقتصاد الإمارات وقطاع العقارات بسبب فايروس كورونا تمثل إسرائيل بقطاع التكنولوجيا القوي فيها بديلا استثماريا مغريا.

وقال كورني إن "الأكثر ترجيحا أنك ستشهد استثمار أموال الإمارات في التكنولوجيا الإسرائيلية أكثر من أي شيء آخر".

وأضاف "أنا واثق أن الشركات الإسرائيلية ستتطلع إلى السعي لجذب الاستثمارات من الإمارات لاسيما في قطاع الطاقة".

ويمثل قطاعا الرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات، اللذان ازدهرا خلال جائحة فايروس كورونا العالمية، حوالي 36 في المئة من سوق الأسهم الإسرائيلية.

> **صناديق استثمار إقليمية قد تتردد في التعامل مع إسرائيل إذا كان المستثمرون فيها من دول عربية لا تعترف بتل أبيب**

وارتفع مؤشر التكنولوجيا في بورصة تل أبيب 32 في المئة ومؤشر شركات الأدوية 27 في المئة منذ بداية العام بالمقارنة مع انخفاض مؤشر الشركات القيادية 16 في المئة.

أما مؤشر سوق دبي الرئيسي فقد انخفض قرابة 18 في المئة منذ بداية العام كما تراجع مؤشر سوق أبوظبي 11 في المئة.

وأصبح قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي الذي يضم الآلاف من الشركات الناشئة محور استقطاب للمستثمرين حتى خلال الجائحة.

وارتفع حجم تمويلات رأس المال المخاطر بأكثر من الثلث إلى 5.25 مليار دولار في النصف الأول من 2020 مقارنة بما كان عليه في النصف الأول من 2019 وفقا لبيانات مركز إسرائيل لأبحاث رأس المال المغامر وشركة زاج للمحاماة.

وتقدمت شركة جيه فروج الإسرائيلية للبرمجيات الاثنين الماضي، بطلب لطرح أسهم في سوق ناسداك الأميركية بما يصل إلى 100 مليون دولار، في حين جمعت شركة نانوكس للتصوير الطبي في الأسبوع الماضي 165 مليون دولار في سوق ناسداك.

إلداد تامير

الإمارات لديها أموال فائضة لم تتمكن المنطقة من استيعابها

ويعتبر التعاون في مجال تقنيات الزراعة عنصرا مهما، فقد صدرت إسرائيل في عام 2016 ما قيمته 9.1 مليار دولار من منتجات التكنولوجيا الزراعية، بحسب أرقام صادرة عن وزارة الزراعة الإسرائيلية.

وفي الإمارات، هناك توجه للتركيز على أسلوب الزراعة الذكية لتجاوز التحديات التي تواجه القطاع بالبلاد، ومنها الحرارة الشديدة وقلة الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى شح المياه.

وتعد شركة مبادلة الاستثمارية التابعة لأبوظبي، التي تدير أصولا قيمتها نحو 230 مليار دولار، من كبار المستثمرين في التكنولوجيا.

ونشر إبراهيم عجمي رئيس وحدة الاستثمارات في الشركات الناشئة في مبادلة تغريدة عقب إعلان الاتفاق مع إسرائيل وصف فيها هذا التطور بأنه "يوم عظيم للإنسانية وللجميع في مجال التكنولوجيا".

ولمبادلة انكشاف غير مباشر على شركات يساندها مستثمرون إسرائيليون مثل شركة ليموند للتأمين عبر الإنترنت من خلال استثماراتها في صندوق رؤية التابع لسوفت بنك والذي تبلغ استثماراته 100 مليار دولار.

ويستثمر جهاز أبوظبي للاستثمار، أكبر صندوق استثمار حكومي في الإمارة، في قطاع التكنولوجيا في مختلف فئات الأصول ويستهدف الشركات الناشئة من خلال فريق الاستثمار المباشر التابع له. وقد امتنع الجهاز، الذي تبلغ استثماراته 700 مليار دولار، عن التعليق أيضا.

وقبل إمكان تدفق أي أموال بين البلدين يتعين على الإمارات إلغاء قواعد تفرض على بنوكها مراقبة التعاملات ومنعها إذا كان المستفيد مقيما في إسرائيل.

وقال مصرفيون لرويترز إن الحكومة لم تصدر حتى الآن توجيهات للمؤسسات المالية تسمح لها بالتواصل مع المؤسسات المناظرة لها في إسرائيل والتعامل معها.